**بيان دولة قطر في الدورة الحادية والخمسين لمجلس التنمية الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية / البند 3: التقرير السنوي للمدير العام عن عام 2022**
**فيينا/ النمسا، 3-6 يوليو 2023**

**سعادة ..... رئيس المجلس**
**سعادة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**
**أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود المحترمون**

أود أن أتوجه بالتهنئة لسعادة السفير ..... بمناسبة انتخابه رئيساً للمجلس، متمنيًا له وللسادة أعضاء المكتب كل النجاح والتوفيق، كما أتوجه بالشكر والتقدير لأمانة اليونيدو على حسن تنظيم الاجتماع واعداد وثائقه.

وينضمّ وفد بلدي الى بيان مجموعة ال 77 والصين وبيان المجموعة العربية.

**السيد الرئيس**

تدعم حكومة دولة قطر وبقوة رسالة اليونيدو النبيلة لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وترحب بالنجاحات التي حققتها اليونيدو في تنفيذ خطتها والتي وردت تفاصيلها في التقرير السنوي لعام 2022.

لكن الأزمة العالمية غير المسبوقة التي نشهدها تستوجب استجابة عالمية غير مسبوقة أيضا للتصدي لها، واستشهد بكلمة المدير العام التي تصدرت التقرير السنوي لعام 2022، إذا قال، وأقتبس:" بلدان الجنوب تواجه ارتفاع معدلات البطالة وأزمات الطاقة والغذاء والديون. ويجب أن تتحمل الدول الصناعية ودول الشمال العالمي مسؤولية أكبر، والتضامن الدولي ضروري في مكافحة هذه التحديات العالمية وحلها. ويعلم المجتمع الدولي ما يلزم عمله وما هي الحلول." انتهى الاقتباس.

ووفد بلدي يحث جميع شركاء التنمية على دعم اليونيدو وتمكينها من سرعة الاستجابة لطلبات المساعدة وتطوير أنشطتها وبرامجها.

ودولة قطر، ومن منطلق رؤيتها الوطنية 2030 التي تعلي قيم ومبادئ التعاون والشراكة والتضامن في مساعدة الدول والشعوب والمجتمعات التي تعاني من الأزمات الإنسانية والنزاعات والفقر والديون قدمت الكثير من المساهمات الانمائية وفقا لصيغ التعاون الثنائي، والإقليمي والمتعدد الأطراف، خصوصا في إطار الشراكات الاستراتيجية مع الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الرائدة الأخرى.

ودولة قطر مستعدة للتشاور مع اليونيدو لعقد شراكة بهدف تسريع التنمية الصناعية في الدول النامية. كما لا يفوتني الإشارة الى أن تحويلات العاملين في دولة قطر تشكّل واحداً من مصادر تمويل التنمية في البلدان المرسلة للعمالة، واغلبها من بلدان الجنوب، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة تحويلات العاملين هذا العام أكثر من (20) مليار دولار. وتؤدي هذه التحويلات الى تحسين هيكل توزيع الدخل ورفع مستويات الاستهلاك والصحة والتعليم في بلدان الجنوب.

**السيد الرئيس**

وضعت دولة قطر رؤية وطنية صناعية وتنموية تأخذ بالاعتبار أبعاد التنمية المستدامة بما فيها البعد البيئي. وتشمل هذه التوجهات: ضرورة التحديث عبر اقتناء التكنولوجيات المتطورة، والعمل على خلق توازن بين الاحتياجات الحالية للمجتمع واحتياجاته في المستقبل، والتأسيس لمجتمع معرفي،

وتعتمد دولة قطر في رؤيتها التنموية طويلة الأجل على أربعة أسس متلازمة هي: التنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية. وبفضل هذه السياسة أصبح الاقتصاد القطري اليوم أحد أقوى الاقتصادات الإقليمية ومن بين أكثر الاقتصادات الواعدة على صعيد العالم، إذ حافظت دولة قطر على معدلات نمو متوازنة، وعملت على إرساء اقتصاد متنوع وتنافسي مستدام مبني على المعرفة، وتتطلع دولة قطر الى تعزيز تعاونها مع اليونيدو في مجال إسداء المشورة بشأن السياسات الصناعية لدولة قطر.

وأود أخيراً إعلام الوفود الكرام الى أن دولة قطر قدمت ترشيحها لعضوية مجلس محافظي اليونيدو للفترة 2024-2027 في الانتخابات التي ستجرى خلال المؤتمر العام الذي سيعقد في نوفمبر القادم، ونتطلع الى دعم الدول الأعضاء لهذا الترشيح.

**وشكرا السيد الرئيس**